المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٦/١٥ الموافق ٤ ذو القعدة ١٤٤٢هـ العدد ٤٩٥ السنة التاسعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تحليلات إسرائيلية حول فاتورة الحرب على غزة: كلفة باهظة ومردود سياسي شحيح!

صفحة (٢)

«الصهيونية الأميركية» تكاد تختفي وإسرائيل «باتت أكثر المصطلحات إثارة للانقسام في المجتمع اليهودي»!

صفحة (٣)

عناق لبيد – بينيت ينهي حقبة نتنياهو الطويلة. (إ.ب.أ)

انطلاق عمل حكومة بينيت - لبيد وسط تناقضات تزيد احتمالات عدم صمودها!

كتب برهوم جرايسي:

منح الكنيست الإسرائيلي مساء الأحد (٢٠٢١/٦/١٣)، بأغلبية هشة، الثقة للحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦، برئاسة تناوبية بين نفتالي بينيت، رئيس حزب «يمينا»، ويائير لبيد، رئيس حزب «يوجد مستقبل».

يرتكز الائتلاف الحاكم على أغلبية ٦١ نائبا، ضمنتها «القائمة العربية الموحدة»، الذراع البرلماني للحركة الإسلامية (الشق الجنوبي). وتعكس اتفاقيات الائتلاف التي نستعرض نقاطها المركزية أدناه، حجم التناقض بين أطراف الائتلاف، الذي سيكون أمام تحديات جمّة في مواجهة معارضة برلمانية لن تهدأ. كما تبرز في اتفاقيات الائتلاف معالم سياسات تعميق الاستيطان، مع تأكيد خاص على تشديد القبضة على المناطق (ج)، التي تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية المحتلة.

وقد حصلت الحكومة الجديدة على أغلبية ٦٠ نائبا، مقابل معارضة ٥٩ نائبا، وامتناع النائب سعيد الخرومي، من القائمة العربية الموحدة، كما أن كل نواب القائمة المشتركة الـ ٦ صوتوا ضد الحكومة.

سيكون الرئيس الأول للحكومة نفتالي بينيت، وحسب الاتفاق سيبقى في منصبه حتى يوم ٢٧ آب من العام ٢٠٢٣، وهو أول متدين، يعتمر القلنسوة على رأسه، ومن التيار الديني الصهيوني، يترأس الحكومة الإسرائيلية. وكان قد شغل في سنوات الألفين الأولى منصب رئيس مجلس المستوطنات، وهو من أبرز وجوه اليمين الاستيطاني. وحرص في خطابه أمام الكنيست، الذي عرض فيه حكومته، على بث تهديدات واضحة للشعب الفلسطيني في حال المقاومة، داعيا الى ما أسماه «الهدوء»، وأنه في حالة الهدوء فإن حكومته ستقدم تسهيلات.

يضم الائتلاف الكتل التالية حسب حجمها البرلماني: «يوجد مستقبل» (١٧ مقعدا)، «أزرق أبيض» (٨ مقاعد)، العمل (٧ مقاعد)، «إسرائيل بيتنا» (٧ مقاعد)، أمل جديد» (٦ مقاعد)، ميرتس (٦ مقاعد)، «يمينا» (٦ مقاعد بعد انشقاق النائب السابع عنها)، «القائمة العربية الموحدة» (٤ مقاعد).

وتلا منح الثقة للحكومة انتخاب رئيس جديد للكنيست، وهو النائب ميكي ليفي من حزب «يوجد مستقبل»، بدلا من رئيس الكنيست المنتهة ولايته ياريف ليفين من حزب الليكود. وقد حصل ليفي على ٦٧ صوتا، مقابل ٥٣ نائبا للمرشح الآخر، من حزب «شاس» يعقوب مارغي. وقد صوت لصالح ليفي نواب الائتلاف الجديد، ٦١ نائبا، ومعهم نواب القائمة المشتركة- ٦ نواب.

وصل ميكي ليفي إلى الكنيست لأول مرة في انتخابات العام ٢٠١٣ عن حزب «يوجد مستقبل». عمل في حياته شرطيا، وارتقى في المناصب، وبات من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠٠٤ قائدا لشرطة القدس، واشتهر في الإعلام على وقع العمليات التفجيرية التي وقعت في المدينة خلال توليه قيادة الشرطة.

وانتدبته الشرطة من العام ٢٠٠٤ إلى العام ٢٠٠٧ ملحقا لها في سفارة إسرائيل في واشنطن. وتولى منصب نائب وزير المالية في حكومة بنيامين نتنياهو ٢٠١٣- ٢٠١٥. وفي الولاية البرلمانية الـ ٢٠، كان ليفي شريكا في سلسلة مشاريع قوانين عنصرية وداعمة للاحتلال والاستيطان. وصوّت بنسبة عالية تأييدا لمشاريع القوانين هذه.

اتفاقيات الائتلاف تتضمن عدّة نقاط تصادم

تشمل اتفاقيات الائتلاف الحاكم اتفاقية شاملة ملزمة للجميع، كمقدمة عامة، وبنود الالتزام البرلماني بعمل الحكومة، ودعم كل ما تبادر له الحكومة أمام الكنيست من مشاريع قوانين، وقرارات إدارية تحتاج لمصادقة الكنيست، بما في ذلك أيضا ميزانية الدولة السنوية، بكل ما تشمله من بنود صرف.

كذلك فإن الاتفاقية العامة تشمل اتفاقيات خاصة مع كل واحدة من الكتل البرلمانية الثماني التي تشكل الائتلاف الحاكم، وتتضمن كل واحدة منها بنودا تتعلق برؤية ومطالب كل كتلة برلمانية. عدا عن أنه تم فرز الكتل البرلمانية إلى فريقين: فريق مع كتلة «يوجد مستقبل» وهي الأغلبية، وفريق مع كتلة «يمينا».

يضم فريق «يوجد مستقبل» الكتلة ذاتها، وكتل «أزرق أبيض»، العمل، «إسرائيل بيتنا»، ميرتس، القائمة العربية الموحدة. وهذا الفريق يضم ٤٩ نائبا من أصل ٦١ نائبا يشملهم الائتلاف الحاكم. في حين أن فريق «يمينا» يضم الكتلة ذاتها، وكتلة «أمل جديد»، ولكليهما ١٢ نائبا.

وجاء في مقدمة اتفاقية الائتلاف: «بما أن دولة إسرائيل عالقة في أزمة سياسية حادة وعدم استقرار حكومي حادّ منذ حوالي عامين. ومنذ الخروج من أزمة كورونا، يواجه الاقتصاد الإسرائيلي تحديات اقتصادية استثنائية بحجمها وتعقيداتها، تتطلب حكومة فاعلة بشكل فوري، قررت الكتل الموقعة تشكيل حكومة وحدة».

«ستركز حكومة الوحدة التي سيتم تشكيلها على أعمالها في المجال المدني والاقتصادي، من أجل تحسين رفاهية المواطنين الإسرائيليين من جميع الفئات والقطاعات، وستعرض الحكومة ميزانية الدولة للعامين الجاري والمقبل على الكنيست، للمصادقة عليها في غضون وقت قصير».

«ستركز حكومة الوحدة على العديد من القضايا المشتركة بين جميع مواطني الدولة في مجالات الأمن والصحة والاقتصاد. ستعمل الحكومة على توحيد الانقسامات بين مختلف مكونات المجتمع الإسرائيلي»، وتقوية أسس إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وبروح وثيقة الاستقلال، وتقود برامج مختلفة تهدف إلى إخراج دولة إسرائيل من الأزمة الاقتصادية».

وجاء في تفاصيل بنود الاتفاقية الشاملة الملزمة لجميع كتل الائتلاف، ما تم الاتفاق عليه في العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، في شتى المجالات، مع إبراز قضايا وملفات برزت على نحو خاص في ظل أزمة الكورونا، مثل قضايا الصحة والعمل وغيرها.

كما اهتمت الاتفاقية بإبراز موقف الكتل المشاركة من القدس المحتلة، إذ جاء في أحد البنود ما يلي: «ستعمل الحكومة من أجل نمو وازدهار القدس، عاصمة إسرائيل، مع الاستمرار في البناء فيها بحجم كبير ذي أهمية، وتحويلها إلى مدينة متروبولين، وعاصمة ديناميكية وعصرية. وكجزء من هذا، ومن أجل ترسيخ مكانة المدينة كمركز حكومي، في غضون فترة وجيزة بعد بدء عمل الحكومة، سيتم تنفيذ قرار الحكومة بنقل جميع وزارتها ومؤسساتها الوطنية القطرية إلى القدس».

والقصد بتحويل القدس إلى مدينة متروبولين، هو دمج عدة مستوطنات في محيط القدس، في شمالها وشرقها، بالمدينة، وهذا أحد أبرز مشاريع اليمين الاستيطاني، في سعي لعرض تركيبة ديمغرافية لصالح الاحتلال الإسرائيلي.

وجاء أيضا في الاتفاقية العامة التي وقعت عليها كل كتل الائتلاف، ما يلي: «تتفق كتل الائتلاف على ضرورة تعزيز إصلاح «الروح الواحدة»، وتنفيذ الإجراءات من قبل اللجان الأخرى التي عملت لصالح المعاقين والمعاقين ذهنيا في قسم إعادة التأهيل في وزارة الدفاع. ويهدف إصلاح وتحسين أوضاع المعاقين من جنود الجيش الإسرائيلي بشكل يمكنهم ممارسة حقوقهم من خلال التزام دولة إسرائيل تجاه مقاتلي الجيش الإسرائيلي».

كما نصت الاتفاقية العامة على ما يطمح له اليمين الاستيطاني، وهو السعي لفسح المجال للتصويت للكنيست الإسرائيلي، أمام حملة الجنسية الإسرائيلية المقيمين في العالم، وهم في غالبيتهم الساحقة في عداد المهاجرين. والهدف الأكبر من هذا المخطط هو محاصرة التمثيل العربي في الكنيست، لأن تعديلا كهذا للقانون سيفسح المجال أمام تصويت مئات آلاف اليهود في العالم، مقابل آلاف قليلة من العرب في الخارج، وبحوزتهم الجنسية الإسرائيلية.

جاء في الاتفاقية العامة في خصوص نظام الانتخابات البرلمانية، ما يلي: «تتفق الأطراف على تشكيل لجنة توجيهية بمشاركة جميع كتل الائتلاف لفحص التغييرات في النظام الانتخابي، بما في ذلك اتباع النظام الانتخابي الإقليمي، وتصويت الإسرائيليين في الخارج، وستقوم بمراجعة التعديلات التشريعية فيما يتعلق بالدعاية الانتخابية، والانتخابات الداخلية المفتوحة للأحزاب».

قضية أخرى برزت في المفاوضات بين كتل الائتلاف، وانعكست في اتفاقيات مع كتل اليمين الاستيطاني في هذا الائتلاف الحكومي، «يمينا» و«أمل جديد» و«إسرائيل بيتنا»، هي مسألة السيطرة على المناطق ج في الضفة الغربية المحتلة، إذ تتضمن اتفاقيات الائتلاف مع هذه الكتل تشديد السيطرة على مناطق ج التي تشكل ٦٠٪ من مساحة الضفة، بمعنى منع البناء الفلسطيني في هذه المناطق. وجرى الاتفاق مع هذه الكتل الثلاث على تشديد «الرقابة» على هذه المنطقة، ومصطلح «الرقابة» هو مصطلح تورية لتشديد السيطرة على المناطق ج بما فيها منطقة غور الأردن، التي يرتكب فيها الاحتلال جرائم اقتلاع أسبوعية، وكذا أيضا منطقة جنوب الخليل، ومناطق متفرقة في جميع أنحاء الضفة.

وحسب ما نشر، فقد اتفق وزير الدفاع بيني غانتس، الذي يترأس حزب «أزرق أبيض»، مع رئيس حزب «أمل جديد» جدعون ساعر، في نهاية الأسبوع الماضي، وقبل ساعات من النشر الرسمي لاتفاقيات الائتلاف، على تشكيل «وحدة مراقبين» تضم ٥٠ مراقبا، وظيفتها ملاحقة البناء الفلسطيني في مناطق ج.

في سياق ذاته التعامل مع الاستيطان، فقد اتفقت وزيرة الداخلية في الحكومة الجديدة، أييلت شاكيد، مع رئيسة حزب العمل التي تتولى وزارة المواصلات، ميراف ميخائيلي، على حجم وآليات رصد ميزانيات ضخمة لشق شوارع وتسيير مواصلات عامة للمستوطنين في الضفة.

وشملت الاتفاقية العامة بندا يعلن التزام الحكومة تجاه «وحدة الشعب اليهودي وتشجيعها لهجرة اليهود إلى إسرائيل، وتعزز التفاهم المتبادل بين دولة إسرائيل ويهود العالم»، وهنا القصد معالجة خلافات نشأت في السنوات الأخيرة، وتوسعت مع قطاعات من أبناء الديانة اليهودية في العالم، وبشكل خاص أبناء المجموعات الإصلاحية، ولا سيما في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا.

وبشأن القضايا المتعلقة بعلاقة الدين بالدولة، وقضايا الإكراه الديني، وبموازاة ما نصت عليه الاتفاقيات الخاصة مع كتل مشاركة في الائتلاف الحاكم، فقد ورد بند يقول: «إن أطراف الائتلاف تتفق على العمل في قضايا الدين والدولة التي يوجد حولها اتفاق واسع في المجتمع».

يشار إلى أن خمس كتل برلمانية في الائتلاف الحاكم، «يوجد مستقبل» و«أزرق أبيض» والعمل و«إسرائيل بيتنا» وميرتس، شملت الاتفاقيات معها سن قوانين جديدة وأخرى تلغي قوانين وأنظمة سنت في السنوات الأخيرة تزيد التشدد في قضايا السبت اليهودي، كما دعت هذه الكتل إلى سن قانون الزواج المدني، بما في ذلك زواج اثنين من جنس واحد، ومنح حقوق للمثليين.

في القضية الملتهبة في السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص، قضية تجنيد الشبان المتدينين المتزمتين الحريديم في الجيش الإسرائيلي، وأيضا فيما يتعلق بفرض ما تسمى «الخدمة المدنية» على المواطنين العرب، فقد شملت الاتفاقية العامة بندا يقول: «إن كتل الائتلاف ملتزمة بتأييد سن «قانون التجنيد»، بموجب المسار الذي وضعته وزارة الدفاع، وأقره الكنيست بالقراءة الأولى في الولاية الـ ٢٠. ويضاف لهذا، ومن أجل منح حل شامل لهذه القضية، فإن رئيس الحكومة ووزير الدفاع، يفحصان إمكانية تطبيق نموذج جديد في مجال الخدمة المدنية، والخدمة القومية، لمجموعات سكانية معينة. ولأجل هذا الغرض، تقام لجنة برئاسة ممثل رئيس الحكومة، وممثل وزير الدفاع، وتعرض استنتاجاتها على الحكومة خلال ٩٠ يوما».

شملت الاتفاقية أيضا بندا يقضي بتعزيز الأمن الشخصي، ومكافحة الجريمة، بما فيها الجريمة المستفحلة في المجتمع العربي.

قائمة الوزراء

نفتالي بينيت، زعيم حزب «يمينا»: رئيس الحكومة حتى يوم ٢٣ آب ٢٠٢٣، بعدها يتولى حقيبة الخارجية، وبالتزامن مع رئاسته للحكومة يتولى أيضا وزارة الاستيطان. لحزبه الحقائب التالية: أييلت شاكيد، وزارة الداخلية. متان كهانا، وزارة الشؤون الدينية.

يائير لبيد، زعيم حزب «يوجد مستقبل»: وزير الخارجية ورئيس الحكومة البديل، ويتولى رئاسة الحكومة يوم ٢٣ آب ٢٠٢٣. ولحزبه الحقائب التالية: أورنا بربيباي، وزارة الاقتصاد. كارين الهرار، وزارة الطاقة. مئير كوهين، وزارة الرفاه. يوئيل رزفوزوف، وزارة السياحة. إليعازر شطيرن، وزارة شؤون المخابرات. ميراف كوهين، وزارة المساواة الاجتماعية.

بيني غانتس، زعيم حزب «أزرق أبيض»: يتولى حقيبة الدفاع. ولحزبه الحقائب التالية: حيلي طروبر، وزارة الثقافة. تمنو شطة، وزارة الهجرة. أوريت فركش هكوهين، وزارة العلوم.

أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»: يتولى حقيبة المالية. ولحزبه الحقائب التالية: عوديد فورير، وزارة الزراعة، ووزارة تطوير الضواحي والنقب والجليل. حمد عمّار، وزير في وزارة المالية (يحصل على صلاحيات من وزير المالية).

جدعون ساعر، زعيم حزب «أمل جديد»، يتولى حقيبة العدل. ولحزبه الحقائب التالية: يفعات شاشا بيطون، وزارة التعليم. زئيف إلكين، وزارة البناء والإسكان ووزارة القدس والتراث. يوعز هندل، وزارة الاتصالات.

ميراف ميخائيلي، رئيسة حزب العمل: وزارة المواصلات. وللحزب حقيبتان: عومر بار ليف، وزارة الأمن الداخلي. نحمان شاي (ليس عضو كنيست)، وزارة الشتات.

نيستان هوروفيتس، رئيس حزب ميرتس: وزارة الصحة. ولحزبه حقيبتان: تمار زاندبرغ، وزارة البيئة. عيساوي فريج، وزارة التعاون الإقليمي.

كلمة في البداية

مع انطلاق حكومة بينيت- لبيد

بقلم: أنطوان شلحت

انطلقت مساء أمس الأحد حكومة بينيت- لبيد التناوبيّة برئاسة نفتالي بينيت، رئيس حزب «يمينا» (من الصهيونية الدينية)، بعد أن حظيت بثقة ٦٠ عضو كنيست ومعارضة ٥٩ عضواً وامتناع عضو واحد عن التصويت. وتستند هذه الحكومة إلى ائتلاف مكوّن من ثمانية أحزاب بما في ذلك حزب عربي (القائمة العربية الموحدة التي تمثل الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي).

وحرص بينيت في أول خطاب له كرئيس للحكومة ألقاه أمام الكنيست، على أن يظهر بالمظهر الذي سبق أن أكده مراراً وتكراراً وهو أنه أكثر يمينية من رئيس الحكومة المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو بدرجات. ومعروف أن بدايات بينيت كانت مع حزب الليكود الذي انضم إليه العام ٢٠٠٦، وشغل العام ٢٠٠٧ منصب رئيس حملة نتنياهو لانتخابات الليكود الداخلية. وعارض بينيت تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، وفي العام ٢٠١٠ شغل منصب المدير العام لـ «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة» (الضفة الغربية). وفي العام ٢٠١٢ انتخب رئيساً لـ«البيت اليهودي»، حزب الصهيونية الدينية. وخلال الأزمة السياسية الإسرائيلية الأخيرة المستمرة منذ أكثر من عامين، استقال وزميلته أييلت شاكيد من حزب «البيت اليهودي»، وأقاما حزب «اليمين الجديد»، ثم حزب «يمينا» الحالي. واعتبر تأسيس حزب جديد قبل أي شيء بمثابة اعتراف من جانبهما بوجود سقف زجاجي انتخابي قطاعي لحزبهما السابق. ووفقاً لما كتبه كذلك بعض المحللين الإسرائيليين، أدرك كلاهما عدم وجود عدد كاف من الإسرائيليين المعنيين بشراء السلعة الأيديولوجية للصهيونية الدينية المكونة من التطرّف السياسي، والمسيانية، والعنصرية، وكراهية المثليين. ولكن ذلك لا يدلّ على أنهما أصبحا معتدلين سياسياً، أو أنهما غادرا خانة اليمين المتطرّف.

وسبق لبينيت في إحدى المقابلات التي أدلى بها في الماضي، العام ٢٠١٧، أن قال إن ما يقف في صلب تطلعاته هو تحويل الحزب الذي يقف على رأسه إلى حزب ذي مظلة واسعة للغاية تكون أكثر صهيونية، وبوسعها أن تكون سقفاً للجميع. وردّاً على سؤال عما يختلف هذا الحزب الذي يسعى إليه عن حزب الليكود؟ قال بينيت إن الليكود لا ينفك يرفع لواء الأمن وفقط الأمن. وفي حال الالتزام بهذا اللواء وحسب، ستصل إسرائيل حتماً إلى أماكن ليست جيدة وغير مُحبّذة من طرفه، مثل الانفصال عن قطاع غزة، وخطاب بار إيلان، وما شابه ذلك. لكن عندما تستند إلى الأساس اليهودي، فستكون في مكان آخر على الإطلاق. وستمسي قوة صمودها أمام الضغوط ذات جذور أعمق بكثير، وهذا الأمر سيشّع على كل شيء. وتعكس أقوال بينيت هذه إصرار الصهيونية الدينية على إعادة تصميم المجتمع الإسرائيلي وفقاً لصورة الصهيونية الحالية كخليط من النزعتين القومية والدينية.

ينبغي القول كذلك إنه في سياق تسويق حزب آخر عضو في الائتلاف الحكومي الحالي، وهو «أمل جديد»، من طرف زعيمه جدعون ساعر، الذي انفصل عن حزب الليكود، كان من المُلفت أن أكثر ما يهمه أيضاً هو إبراز حقيقة أنه إلى يمين نتنياهو، لا فيما يحيل إلى المستقبل فحسب إنما أيضاً في كل ما يتعلق بمسيرته السياسية حتى الآن والتي بدأت كناشط في صفوف حزب «هتحيا- تحالف أمناء أرض إسرائيل» الذي تأسس في إثر اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل على خلفية أن هذه الاتفاقية انطوت على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء. وبعد ذلك، في العام ١٩٩٩، عُيّن ساعر سكرتيراً للحكومة، وفي إطار وظيفته هذه ترأس وفداً إسرائيلياً إلى الأمم المتحدة لإحباط مساعي إقامة لجنة تحقيق دولية لتقصي وقائع ما ارتكبته قوات الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

وقد انتخب ساعر للكنيست ضمن قائمة الليكود العام ٢٠٠٢ وكان من معارضي خطة فك الارتباط مع قطاع غزة التي أيدها نتنياهو، وبادر إليها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق أريئيل شارون ونفذها العام ٢٠٠٥ وانفصل عن الليكود وأسّس حزب كديما المنحل. وشغل ساعر منصب وزير التربية والتعليم في حكومة نتنياهو الثانية بين الأعوام ٢٠٠٩- ٢٠١٣، وخلال ولايته أقيمت «كلية أريئيل» في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، وأدخل موضوع «محبة أرض إسرائيل ومعرفتها» ضمن مناهج التعليم، وهو يشمل جولات للتلامذة في الخليل والحرم الإبراهيمي الشريف وغيرهما. وفي العام ٢٠١٣ تولى منصب وزير الداخلية في حكومة نتنياهو الثالثة فوقف على رأس حملة مكافحة «المتسللين غير الشرعيين»، وهم طالبو لجوء من أفريقيا.

وخلال تولي ساعر منصب وزير التربية والتعليم كان من مؤججي حملة الضغط على الجامعات الإسرائيلية من أجل أن تتماهى مع الخطاب اليميني الآخذ بالهيمنة على المجال العمومي في إسرائيل وإقصاء ما يعرف بالتوجهات ما بعد الصهيونية. وفي أثناء ولايته بدأ الحديث عن وجوب اعتماد «مدونة أخلاقية» للمحاضرين في الجامعات، والذي سرعان ما تلقفه خليفته في هذه الوزارة، نفتالي بينيت، وتم نشر مدونة كهذه العام ٢٠١٧ في سياق استمرار الجهود الكبيرة والحثيثة لليمين الإسرائيلي لا سيما الديني الصهيوني منه للسيطرة والتأثير على صوغ المجال العمومي ومنه المؤسسة الأكاديمية، بغية تكريس غايتين: تأكيد الهوية اليهودية في بُعدها الديني أو التراثي، والتضييق على النشاط السياسي لمحاضرين ينتقدون سياسات إسرائيل في الضفة الغربية وينتظمون ضمن حركات مناهضة للاحتلال.

وبخصوص المواقف السياسية، يؤيد ساعر ضم مناطق ج في الضفة الغربية، ويعارض أي مفاوضات مع الفلسطينيين، وإقامة دولة فلسطينية. ومع أنه أعلن تأييده لخطة «صفقة القرن»، إلا إنه أوضح أن الخطة إشكالية كونها تعترف في نهاية المطاف بدولة فلسطينية في شروط محدّدة. وقال في مؤتمر عقده «معهد أبحاث الأمن القومي» في بدايات ٢٠٢٠: «إن دولة فلسطينية في معظم أراضي الضفة ومستوطنات يهودية هي بمثابة جيوب، ليست جزءاً من رؤيتي ورؤية المعسكر القومي. وإلى جانب مشاعر الفرح والمعنويات العالية (التي تثيرها «صفقة القرن») ثمة مخاوف من خريطة لا يفترض وفقاً لها أن تبقى معظم أراضي الضفة بأيدينا»! وهذا الموقف ليس جديداً، إذ سبق لساعر أن هاجم نتنياهو عقب خطاب بار إيلان ١ (٢٠٠٩) واتهمه بالإفراط في تقديم بوادر حُسن نية إلى السلطة الفلسطينية. وفي مؤتمر الحوار الاستراتيجي بين إسرائيل وأستراليا (القدس، ٢٠١٩)، قال إن نتنياهو «شريك في وهم حلّ الدولتين»، وهو الحلّ الذي فشل برأيه على مدار الأعوام الثمانين الفائتة وسيفشل في المستقبل لأن «الفلسطينيين غير قادرين على قبول أي تسوية»، وهم «غير جادين في إنهاء الصراع، وجادون فقط في تربية أبنائهم على الكراهية وقتل اليهود، سواء بواسطة الحجارة أو المركبات أو السكاكين أو الأسلحة والقذائف الصاروخية». ورأى أن على الفلسطينيين أن يكتفوا بحكم ذاتي مرتبط بالمملكة الأردنية، وأن يسلّموا بحقيقة أنه لن تكون لهم دولة مستقلة قطّ!

بالرغم من كل ذلك فإن الصمغ الذي يجمع حكومة بينيت- لبيد، مثلما أكدنا في السابق مرّات كثيرة، هو معارضة نتنياهو الشخص وليس السياسة. بناء على ذلك فليس مبالغة القول إن بقاء هذه الحكومة أو عدمه من شأنه أن يظل مرهوناً ببقاء هذا الأخير في الحلبة السياسية الإسرائيلية أو عدمه، وهو ما ستظهره الأيام المقبلة، ربما عاجلاً أو آجلاً.

تحليلات إسرائيلية حول فاتورة الحرب على غزة: كلفة باهظة ومردود سياسي شحيح!

كتب عصمت منصور:

ما إن انتهت جولة القتال الأخيرة، وصمتت المدافع، حتى بدأت حرب من نوع آخر بين طرفين إسرائيليين أساسيين هما وزارة المالية ووزارة الدفاع حول كلفة هذه الجولة وكيفية سداد فاتورتها الاقتصادية، وهو ما يثير الى جانب الأسئلة الاقتصادية والمادية، أسئلة أخلاقية وسياسية تتعلق بجدوى جولات القتال المتكررة دون أفق سياسي، في ظل عدم الحسم من جهة، وتكبد المواطن العادي من جيبه تكاليف هذه الجولات التي تترجم على شكل ضرائب وارتفاع في الأسعار.

خلفت جولة القتال الأخيرة والتي استمرت أحد عشر يوما بين الجيش الإسرائيلي وفصائل المقاومة في غزة، وراءها فاتورة مالية ليست بسيطة (لم يتم إجمال الخسائر بشكل نهائي حتى الآن) وذلك بالتزامن مع بداية حدثين كان لهما أكبر الأثر على الاقتصاد الإسرائيلي، وهما بداية تعافي الاقتصاد من آثار جائحة كورونا بكل الأعباء التي ألقتها على المالية العامة، وحالة عدم الاستقرار السياسي وعدم إقرار موازنة منذ ما يزيد عن العامين.

تقرير معهد أبحاث الأمن القومي

نشر معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في التاسع من حزيران الحالي تقريرا أوليا حول فاتورة جولة القتال الأخيرة، أعده رئيس قسم الأبحاث في المركز مانويل تراختنبيرغ والباحث تومر فدلون، تطرق بشكل تفصيلي ليس للكلفة المالية وتوزيعها على القطاعات المختلفة العسكرية والمدنية فقط، بل وأهم مميزات هذه الجولة مقارنة بالجولات السابقة.

يقسم الباحثان فاتورة تكاليف جولة القتال على ثلاثة محاور أساسية هي: الكلفة العسكرية المباشرة المتعلقة بحاجات الجيش والذخيرة المستخدمة ومدة القتال، وعدد الطلعات الجوية... الخ، والثاني المتعلق بالاقتصاد والسوق جراء خسارة أيام عمل وتباطؤ النشاط الاقتصادي، وتضرر قطاعات معينة مثل السياحة والطيران، أما الثالث فهو متعلق بالأضرار التي تنجم عن سقوط الصواريخ على المباني والحقول والسيارات والتعويضات التي تقدمها الدولة عنها.

مقارنة بين معركتين

يعقد التقرير مقارنة عامة ما بين جولة القتال السابقة والتي وقعت في صيف العام ٢٠١٤ واستمرت ٥١ يوما وكلفت ما يقارب ٨,٧ مليار شيكل (٧ منها ذهبت للإنفاق على القتال ومتطلباته و١,٧ تعويضات) وما بين الجولة الحالية والتي استمرت ١١ يوما فقط والتي لم تقدم حتى الآن فاتورة نهائية حول كلفتها، لكنها تميزت بأنها مكثفة رغم قصر مدتها، واستخدمت فيها قوة نيران مضاعفة خمس مرات عن سابقتها، كما أطلقت المقاومة عدد صواريخ (٤٣٦٠) يوازي ما تم إطلاقه خلال الخمسين يوما في الجولة السابقة.

الفارق الثاني الذي قد يجعل فاتورة هذه الجولة من القتال كبيرة رغم قصر المدة، هو توسيع مدى إطلاق الصواريخ والمناطق التي تم إعلان «وضع خاص» أمني فيها (حالة طوارئ) حيث بلغت هذه المرة مدى ٨٠ كيلومترا مقابل ٤٠ كيلومترا في الجولة السابقة، وهو ما يعني المس بشكل جدي بالنشاط الاقتصادي والتأثير عليه سلبا خاصة وأن مدنا في مركز البلاد كانت ضمن هذا النطاق.

الفارق الثالث، والذي اعتبره الباحثان الأكثر أهمية كونه غير مسبوق ولا مثيل له في الجولات السابقة، يتصل بالحالة التي سادت في المدن المختلطة داخل الخط الأخضر والصدامات العنيفة التي شهدتها والتي أدت الى حدوث إصابات بشرية وأضرار كبيرة في الممتلكات لا يمكن حصرها الآن، كما أنه قد تكون لها آثار بعيدة المدى بسبب حالة الخوف المتبادل التي سادت بين السكان اليهود والعرب وهو ما يمكن أن يؤثر على نشاطهم الاقتصادي وقابلية عودة التعاون المتبادل تجاريا بينهم.

الكلفة العسكرية المباشرة

دائما ما تظهر إشكالية في كيفية احتساب الكلفة العسكرية المباشرة لجولات القتال العسكرية وتحديدا ما بين وزارة المالية ووزارة الدفاع، وهذا تجلى مثلا في تقدير وزارة الدفاع لكلفة الجولة السابقة بـ٩ مليارات دولار بينما اعتبرت وزارة المالية أنها لم تتجاوز ٦,٥ مليار.

يمكن تقدير تكلفة يوم قتال واحد لدى سلاح الطيران بما بين ٨٠-١٢٠ مليون شيكل وتكلفة صاروخ الاعتراض للقبة الحديدية بـ٥٠ ألف دولار للوحدة. وهذه الأرقام تجعلنا نفترض وفق الباحثين أن جولة القتال الحالية التي تميزت بكثافتها سواء من حيث عدد الطلعات الجوية التي وصلت في بعض الأحيان إلى ١٥٠ جولة في نفس الوقت، أو من جهة عدد الصواريخ التي أطلقت من قبل حركتي حماس والجهاد الإسلامي وتم اعتراضها، لن تكون أقل كلفة من الجولة السابقة وقد تتراوح بين ٤-٥ مليارات شيكل لهذا الباب فقط.

نشرت «القناة ١٢» بدورها مقالا في ٢٥ أيار يعزز هذه الخلاصة حيث أشار إلى أن هذه الجولة اعتمدت على ذخيرة متطورة وذكية عالية الكلفة تم استخدامها بكثافة بالإضافة طبعا إلى عدد الجولات الجوية المكثفة، حيث تقدر تكلفة ساعة الطيران الواحدة لطائرة من نوع إف. ١٥ بـ٢٠,٠٠٠$ وطائرات إف ٣٥ بـ ١٨٥٠٠$ بينما الأقل كلفة هي طائرات إف ١٦ والتي تبلغ ٨٠٠٠$ فقط، عدا عن الدبابات والمدفعية وغيرها من القطع الحربية.

وقدّم موقع» بيزنس» الاقتصادي في اليوم الثامن للقتال تقريرا أشار فيه إلى أن يوم القتال الواحد سيكلف ميزانية الدولة ١٢٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل ملياري شيكل في أسبوع.

الأضرار المادية الناجمة عن الصواريخ

بلغ حجم طلبات التعويض الناتجة عن الأضرار المادية المباشرة في جولة القتال السابقة في ٢٠١٤ ما يقارب ٤٦٠٠ طلب بمبلغ وصل الى ٢٠٠ مليون شيكل بمتوسط ٤٤ ألف شيكل لكل طلب تعويض.

وقالت سلطة الضرائب إن ٥٢٤٥ طلب تعويض قدم لها مع نهاية جولة القتال الحالية، وهو ما يؤشر إلى أن الأضرار المباشرة ستكون أكبر بسبب القدرات الصاروخية التي أظهرتها المقاومة من حيث المدى والقوة التفجيرية بحيث سيكون متوسط طلب التعويض الواحد حوالي ٦٠ ألف شيكل ليصل الإجمالي إلى ٣١٥ مليون شيكل.

وأشار موقع «غلوبس» إلى أن كلفة جولة القتال لن تتوقف على النفقات العسكرية التي استخدم فيها الجيش خلال خمسين ساعة قوة نيران تعادل خمسين يوم قتال مقارنة مع الجولات السابقة، حيث أن عدم اللجوء للحرب البرية التي يفترض أن تقلل من كلفة القتال بشكل هائل لم تؤثر بسبب المشاكل الأخرى التي ظهرت أثناء القتال وخاصة مشكلة التحصين وإدخال مناطق جديدة لدائرة المدن التي شهدت «وضعا خاصا» بكل ما يترتب على ذلك من تحصين، حيث يعتقد أن مدينة عسقلان لوحدها ستكلف ١,٤ مليار شيكل من أجل تحصينها، يضاف إلى ذلك كلفة إدخال وحدات جديدة من حرس الحدود في المدن المختلطة داخل الخط الأخضر وهو ما سيتطلب زيادة ميزانية وزارة الأمن الداخلي وجهاز «الشاباك».

الأضرار الواقعة على السوق

يستند التقرير في هذه الجزئية إلى تقديرات أولية أصدرها القسم الاقتصادي في اتحاد الصناعيين حيث قدر أن التكلفة المالية بسبب الأضرار المباشرة التي طالت النشاط الاقتصادي بلغت ١,٢ مليار شيكل، بسبب خسارة أيام عمل لثلث العاملين في منطقة الجنوب وانخفاض معدل العمل بـ١٠٪ في منطقة المركز وهو ما يعني انخفاضا بنسبة ٢٠٪ مقارنة بجولة القتال السابقة.

إن مجمل هذه الخسائر والفاتورة العالية للجولة الحالية من القتال ستلقي بظلالها على مجمل النشاط الاقتصادي وستنعكس مباشرة على جيب المواطن العادي، ومع ذلك يرى الباحثان أنه لا يجب الاستهانة بعامل الزمن وكون الجولة الحالية كانت قصيرة نسبيا (رغم كثافتها وتوسع مداها وحجم الصواريخ التي أطلقت فيها من غزة)، حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية التي يمكن أن تجعل الأثر المباشر للنفقات أقل تأثيرا على الاقتصاد:

إن الخروج من جائحة كورونا بعد عام من العمل عن بعد جعل الاقتصاد أكثر مرونة وأكثر قابلية على ملاءمة نفسه مع الحالة الناتجة عن القتال وإمكانية الاستعاضة عن العمل المباشر بالعمل من البيت خاصة في قطاع الهايتك المسؤول عن ٥٢٪ من الصادرات الاسرائيلية، وذات الشيء ينسحب على قطاع التعليم بالاستناد الى الخبرة التي تراكمت في مواجهة الجائحة وهو ما أدى الى عدم حدوث حالة من الشلل.

إن عدم استدعاء جنود الاحتياط الذين يكلف الجندي الواحد فيهم ٥٠٠ شيكل يوميا، بسبب عدم الدخول البري (تم استدعاء عشرة آلاف جندي فقط مقارنة بـ٤٠ ألفاً في الجولة السابقة) أدى الى تقليل الخسائر واستمرار دورة النشاط الاقتصادي.

تزامن الجولة الحالية من القتال مع دخول عيد «هشفوعوت» (البواكير) وهو ما يعني تقليل أيام العطل التي تضطر الدولة لتعويضها، بالإضافة الى قيام أصحاب المصانع القريبة من مناطق القتال بفضل التجارب السابقة بتحصين مصانعهم وتهيئتها للاستمرار في العمل في ظروف القتال وسقوط الصواريخ.

تضرر السياحة التي لا تعتبر من الموارد الهامة في الاقتصاد الإسرائيلي (٢٪ فقط) كان محدودا أيضا بسبب جائحة كورونا، وهو ما لا يمكن مقارنته بالجولة السابقة التي قال البنك المركزي إن الخسائر في قطاع السياحة لوحده بلغت ٢ مليار شيكل.

على الجانب الآخر

على الجانب الآخر من الحرب وحول كل ما يتعلق بقطاع غزة لم تصدر حتى الآن فاتورة تحدّد الثمن الباهظ الذي يدفعه القطاع (المحاصر والفقير أصلا) جراء جولة القتال الحالية والتي سيدفع المواطنون الذين هدمت منازلهم وتعطلت حياتهم ثمنها كاملا.

وأشار تقرير نشره موقع الجزيرة في ٢٣ أيار إلى أن «تقديرات أولية تشير إلى أن الحرب الإسرائيلية على غزة كبدت القطاع الخاص خسائر فادحة بمئات ملايين الدولارات، جراء الدمار الذي أصاب مصانع وشركات ومحال تجارية ومنشآت سياحية».

في التقرير ذاته يؤكد نائب رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية علي الحايك «أن إسرائيل تعمدت خلال الحرب تدمير ما تبقى من مكونات اقتصادية قاومت الانهيار على مدار السنوات الماضية رغم الحروب وعمليات التصعيد والحصار، وهي سياسة إسرائيلية معتادة تستهدف ضرب عصب الحياة في غزة» وأنه كان هناك «تدمير متعمد لأكثر من ٧٠ منشأة اقتصادية متعددة النشاطات، من بينها حوالي ١٤ مصنعا كبيرا في المنطقة الصناعية المتاخمة للسياج الأمني، والتي من المفترض أنها منطقة آمنة، إضافة إلى تدمير كلي وجزئي لعشرات المصانع المنتشرة على امتداد القطاع».

وصف الحايك للموقع ما خلفته الحرب بالكارثة، «فآلاف العمال شُردوا من أماكن عملهم وفقدوا مصادر رزقهم، والتحقوا بجيش من العاطلين عن العمل كان يضم قبل وقوع الحرب نحو ٢٥٠ ألف عامل، وأكثر من ٢٠٠ ألف خريج جامعي».

ونقل موقع العربية نت بتاريخ ٢١ أيار عن وكالة «أونروا» أن الهجمات الإسرائيلية «أدت إلى نزوح أكثر من ٧٥ ألف فلسطيني لجأ منهم ٢٨٧٠٠ إلى مدارس تابعة للوكالة».

كما ذكر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة في ذات التقرير أن « ٧٥ مقرا حكوميا ومنشأة عامة تعرضت للقصف الإسرائيلي، تنوعت ما بين مرافق خدماتية، ومقار أمنية وشرطية. كما تضررت ٦٨ مدرسة ومرفقا صحيا وعيادة رعاية أولية، بشكل بليغ وجزئي، بفعل القصف الشديد في محيطها، فيما تضررت ٤٩٠ منشأة زراعية من مزارع حيوانية، ودفيئات زراعية، وآبار، وشبكات ري، كما تضررت شبكات الصرف الصحي، وإمدادات المياه تحت الأرض، بشكل كبير، نتيجة الاستهداف المباشر. ولم تسلم بيوت العبادة من العدوان، حيث تعرضت ٣ مساجد للهدم الكلي، بفعل الاستهداف المباشر، و٤٠ مسجدا وكنيسة واحدة تعرضت لدمار بشكل بليغ، وقصف جيش الاحتلال أكثر من ٣٠٠ منشأة اقتصادية وصناعية وتجارية، وهدم ٧ مصانع بشكل كلي، وألحق أضرارا بأكثر من ٦٠ مرفقا سياحيا كما تضرر ٣١ محوّلا للكهرباء في غزة، بفعل هجمات الاحتلال الإسرائيلي، وتعرضت ٩ خطوط رئيسية للقطع، كما كشفت الإحصائيات الحكومية الفلسطينية أيضا، تضرر ٤٥٤ سيارة ووسيلة نقل بشكل كامل، أو بأضرار بليغة».

اللافت أنه وفي الوقت التي تتحدث فيه التقارير الاسرائيلية عن تصنيفات مختلفة للكلفة الناتجة عن جولة القتال بين عسكري ومدني وسوق، اعتبر قادة إسرائيل أن كل الأهداف في غزة بما فيها المدنية مثل استهداف المباني السكنية والأبراج والبنية التحتية والمنشآت أهداف عسكرية تهدف «إلى ردع حماس ومنعها من إعادة بناء قوتها مجددا» كما نشر موقع «واينت» في ١٩ أيار.

غير أن التكلفة العالية على جانبي المتراس في جولات القتال المتعاقبة والدورية، لم تحقق أيا من الأهداف التي وضعها الجيش، وفق تقرير «واينت» نفسه، وهي» تثبيت حالة ردع دائمة واستراتيجية أمام التنظيمات الفلسطينية ودفعها إلى عدم التفكير في تحدي إسرائيل وعدم وجود أي ضمانة بإعادتها لبناء قوتها العسكرية والأهم تعاظم قوة التنظيمات التي تخوض الحرب سياسيا وشعبيا بدل انفضاض الجمهور عنها وتخلي حاضنتها الشعبية عنها».

ووفقاً لمحللين كثيرين فإن فاتورة الحرب ستبقى تجبي عشرات المليارات طالما أن الأفق السياسي مغلق، ولا توجد استراتيجية حلّ واضحة تجاه القطاع، وهو ما يعني أن نهاية كل جولة قتال تعني عملياً بدء العد العكسي في انتظار جولة القتال التالية.

إعدام الأبراج في غزة خلال العدوان الأخير. (إب.أ)

إشكالية الدين والدولة في إسرائيل.. لماذا وصف الحريديم بينيت بأنه «كافر»؟

كتب وليد حباس:

بشكل ملح واستثنائي، اجتمع الحزبان المتدينان التابعين للحريديم، شاس (للحريديم الشرقيين بزعامة آرييه درعي) ويهدوت هتوراة (للحريديم الغربيين بزعامة موشيه غفني ويعقوب ليتسمان)، يوم الثلاثاء الموافق ٨ حزيران، مع اقتراب تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة. وكانت هناك على طاولة النقاش قضية واحدة اتفق الطرفان على أنها كارثة جديدة حلت بالمجتمع الحريدي، ومن شأنها أن تدنس يهودية إسرائيل وتنهي حالة «الوضع القائم» الذي نجح بالحفاظ على توازن بين الدين والدولة طيلة ٧٣ عاما. باختصار، يرى الحريديم أن الائتلاف الحكومي الجديد «سيلقي بتوراة إسرائيل وقيمها إلى سلة المهملات»، كما يقول ليتسمان (أحد زعماء يهدوت هتوراة). فقضايا حساسة دينيا مثل التهويد، المدارس الدينية، عالم التوراة، قدسية السبت، الهيكل، وغيرها ستواجه تهديدات عظمى في حكومة مشكلة من «أعداء الدين» من أمثال كل من يائير لبيد، وأفيغدور ليبرمان، ونفتالي بينيت.

ينطوي هذا التوصيف الذي يصور الحكومة الجديدة كـ«شيطان» ملحد، أو كخطر محدق بالعقيدة الدينية، على الكثير من المبالغة سيما وأن تصريحات الحريديم ضد الائتلاف الحكومي مدفوعة بمواقف سياسية مناصرة لبنيامين نتنياهو الذي خلال أكثر من ١٢ عاماً من تحالفه مع الحريديم منحهم استقلالية عالية وميزانيات ضخمة. ما نود التوقف عنده هنا، ليس ما إذا كانت الحكومة الجديدة ستضر بوضعية الحريديم أم لا، وإنما إصرار الأحزاب الحريدية على وصف بينيت بأنه عدو الدين اليهودي! وفي الواقع، بينيت هو على العكس تماما. إنه رئيس حزب «يمينا»، أحد أقطاب الصهيونية الدينية، بل هو من المواظبين على ارتداء القبعة الدينية (الكيبا) دلالة على تمسكه بالتعاليم التوراتية التي اعتنقها في المدرسة الدينية في بلدة «يبنا»، وهي مدرسة تجمع ما بين دراسة التوراة وتعليم الدولة (البجروت). وبعد ذلك، اعتنق بينيت عقيدة التيار الصهيوني الديني وكان جزءا من «منظمة بني عكيفا». والآن، يأتي الحريديم ليقولوا: «حان الوقت ليخلع القبعة عن رأسه». تعيد هذه الحروب الجانبية التي تظهر بين الحين والآخر، إحياء الخلافات المتعلقة بثنائية الدين والدولة، وهي خلافات لم تحسم منذ قيام دولة إسرائيل وحتى اليوم، لكنها تتمظهر في كل مرة بطابع مختلف وبين أطراف مختلفة.

عند تأسيس الدولة، كانت أغلبية المستوطنين الجدد مؤلفة من علمانيين ويطمحون إلى دولة استعمارية تكون بمثابة أوروبا الصغرى وسط الشرق الأوسط. ومع أنهم «غرفوا» من وعاء الدين اليهودي الكثير من الأسماء التوراتية، والمقولات الخلاصية التي ساهمت في تكوين مفهوم الأمة الإسرائيلية، إلا أن استيطانهم على الأرض كان مدفوعا بمفهوم «الخلاص من» المنفى وليس «الخلاص نحو» نهاية التاريخ التي يحضر فيها المسيح المنقذ. لكن عند تأسيس الدولة، اصطدم المستوطنون العلمانيون بالمستوطنين المتدينين الذين، هم أيضا، كانوا قد وصلوا إلى فلسطين بعد خراب مؤسساتهم الدينية الأرثوذكسية خلال الحرب العالمية الثانية. ولقد وضع ديفيد بن غوريون، باعتباره قائد الييشوف، وأول رئيس وزراء للدولة الجديدة، اتفاق «الوضع القائم» (الستاتوس كو) والذي صاغ شكل الدولة وفق آلية تضمن التوازن ما بين حرية الممارسة للعلمانيين، وبين تزمت الطوائف الأرثوذكسية التي لا تتنازل عن قدسية السبت، وكل ما يتعلق بالأحوال الشخصية من منظور توراتي، بالإضافة إلى دور وموقع وأهمية مؤسسة الرابانوت (الحاخامية) في الدولة. لقد استمر هذا الوضع القائم حتى يومنا هذا، لكنه كان ميدانا للتنافس بين الأحزاب والتي حاولت تغييره. فكلما زاد وزن وتأثير أحد طرفي الخلاف، سواء العلمانيين أو المتدينين، كلما كان الطرف الذي له قاعدة انتخابية أوسع يحاول أن يخلخل الوضع القائم.

لكن هذه التقسيمة التبسيطية (علماني- ديني) لا تعكس حقيقة المجتمع الإسرائيلي كما نعرفه اليوم. مثلا، الصهيونية الدينية (التي ينتمي إليها بينيت) هي تيار قديم أعاد إنتاج نفسه من جديد في السبعينيات من القرن الماضي، ومنذئذ بدأ يتحوّل إلى تيار مركزي وفاعل في السياسة الإسرائيلية. على العكس من الطوائف الأرثوذكسية التي تعكف على دراسة الدين وإعادة إحياء «روح الأمة» بدون الاشتراك بشكل فعال في مؤسسات الدولة والجيش، فإن الصهيونية الدينية تعتبر العمل السياسي والانخراط في مؤسسات الجيش وتكثيف الاستيطان جزءا من الممارسة الدينية. والصهيونية الدينية اليوم هي تيار مركزي صاعد ويقف في منطقة ما وسطية بين الحريدية الأرثوذكسية وما بين الانتماء إلى مؤسسات الدولة والجيش والانخراط فيها. قبل أعوام، عرف بينيت نفسه على أنه حردلي (أي حريدي- قومي)، وبالتالي فهو، مثل باقي أفراد الصهيونية الدينية، يرى أنه ينتمي إلى المجتمع الحريدي. لكن على العكس من الانعزالية والاعتكاف الديني لدى حزبي شاس ويهدوت هتوراة، فإن حريدية بينيت هي قومية ترى في التوسع الاستيطاني، والمشاركة الفاعلة في مؤسسات الدولة والجيش، جزءا من الرسالة الدينية ومن شأنها أن تعجل الخلاص الرباني.

لكن الحردليين التابعين للصهيونية الدينية أيضا منقسمون على أنفسهم. في انتخابات آذار ٢٠١٩، انشق «البيت اليهودي» (الحزب الذي وحد كل أطياف الصهيونية الدينية) فخرج منه نفتالي بينيت وأييلت شاكيد ليقيما بشكل منفصل حزب «اليمين الجديد». وقد قال بينيت حينها: «من يريد أن يظل حرليا عليه أن يبقى في البيت اليهودي. لكن حزب اليمين الجديد هو شيء مختلف، إنه التيار المركزي في الصهيونية الدينية، ويجمع بداخله الحردلي، والحريدي والعلماني». وهنا يظهر بينيت كزعيم سياسي لتيار الصهيونية الدينية، محافظا على القبعة الدينية، متدينا ويرى بنفسه جزءا من الحريديم (الذين ما يزالون يكرهونه)، لكنه مستعد للعمل بشكل مشترك مع العلمانيين والتقليديين.

وبالفعل، يترأس بينيت حكومة تضم اليسار واليمين، العلماني والمتدين، العربي والصهيوني. لم يكن لهذه التوليفة أن تتبلور لولا أن هناك متسعا في الثيولوجيا الدينية المتزمتة يسمح بتبرير هذه الممارسات. ترى هذه الثيولوجيا أن التواصل مع كل مكونات المجتمع اليهودي، والتعامل معهم سياسيا، هما أيضا جزء من الممارسات الدينية التي من شأنها أن تعجل الخلاص عبر إعادة إحياء روح الأمة الإسرائيلية. هذا التنظير الديني لا يستقيم مع مفاهيم بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير (من الصهيونية الدينية المتشددة) ولا مع الأحزاب الحريدية (التي أصلا ما تزال تحرم الحداثة والتمازج مع الإسرائيليين غير المتزمتين!). والسبب هو أن المتزمتين يخشون «التلوث» من قيم وعادات اليهود غير المتدينين في أثناء الاختلاط معهم، بينما تفسيرات بينيت للدين ترى أن الاختلاط بحد ذاته هو قيمة عليا.

في النهاية، يبدو أن المستقبل هو في صالح حزب بينيت لعدة أسباب: أولا، هناك ظاهرة صاعدة داخل المجتمع الحريدي تتمثل في التسرّب من المدارس الدينية، وتوق جيل الشباب الحريدي إلى الانخراط التدريجي في مؤسسات الدولة وجيشها على العكس مما تريده هيئة الحاخامات الحريدية. من هنا، قد تشكل تجربة بينيت إلهاما لهم، ومصدر استقطاب في المستقبل. ثانيا، تديّن بينيت لا يمنعه من الانفتاح على القيم الحداثية كالمساواة ما بين الرجل والمرأة. فعلى العكس من الحريديم وقائمة الصهيونية الدينية، فإن بينيت يدعم تجنيد المرأة. ومع ذلك، استطاع بينيت أن يترأس حكومة ليست يسارية أو وسطية، لكنها أيضا ليست يمينية بحتة، واستطاع الحفاظ على قاعدته الانتخابية من خلال عدم تقويض مشروع الاستيطان في الضفة الغربية.

ضمن هذا السياق الذي يعتبر فيه بينيت بديلا عن أزمة الانغلاق الحريدي من جهة، وبديلا أيضا عن التطرف المبالغ فيه لدى قائمة سموتريتش، فإن هجوم الحريديم عليه ودعوته إلى «إنزال القبعة» يمكن أن تفهم الآن. وبالعودة إلى مسألة ما إذا كان بينيت «سيلقي بتوراة إسرائيل وقيمها إلى سلة المهملات»، فإن الكشف عن اتفاقيات الائتلاف تدعو جميع المتدينين إلى تنفس الصعداء، لأن بينيت لم يتراجع بالفعل عن الستاتوس كفو، إنما سيجلب بعض التعديلات التي لا يجب النظر إليها على أنها مجرّد ثمن سيدفعه لتحالفه مع اليسار والعلمانيين وغيرهم وإنما هو جزء من عقيدة دينية تطرح نفسها كبديل عن الحريدية في المستقبل القريب.

قفزة بينيت: وراء الأكمة ما وراءها! (أ.ف.ب)

يهود أميركيون في تظاهرة متضامنة مع حي الشيخ جراح في بوسطن. (عــن موقع: «ذي فورورد»)

«الصهيونية الأميركية» تكاد تختفي وإسرائيل «باتت أكثر المصطلحات إثارة للانقسام في المجتمع اليهودي»!

بقلم: باراك سيلع (*)

يمكن لكل من ينشط داخل المجتمعات اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية اليوم، رؤية مدى غياب كلمــة صهيونية من الخطاب الدائــر. و«الصهيونية الأميركية» بوصفهــا رؤية بلورها أشــخاص عظماء مثل لويس برانــدز، قاضي المحكمة العليا اليهودي الأول. وقد هدفت إلى الربط بين الهويات: اليهودية، الصهيونية والأميركية. هــذه الرؤية تكاد تختفي. فــي عهد ما بعــد الحقيقــة والخطــاب المتقاطب، تقلص معنــى «أن تكون صهيونيــا» بنظر كثيرين من اليهود الأميركيين إلى الدعم الأعمى لسياســة الحكومة الإســرائيلية. ولذلك فإن منظمات يهودية في قلب الاجماع فضّلت على مدى السنين التنازل عن التشــديد الصهيوني بهدف تضييق التوترات في صفوف المجتمع، ومنع هرب الشباب الذين باتوا أقل ارتباطا بإسرائيل. وأبراهام أينفلد، أول مدير لمنظمة «تجليت» وأحد النشــطاء القدامى في صفوف يهود الشــتات، يكرر مجددا فــي محاضراته أمام مبعوثي الوكالة اليهودية أن «إسرائيل باتت المصطلح الأكثر إثارة للانقسامات في صفوف المجتمع اليهودي».

«حب إسرائيل» بدلاً من الصهيونية

بــدلا مــن مواجهة هــذا الواقع بشــكل مباشــر، بحث العديــد من التنظيمــات اليهودية عن طريق غير مباشــرة. وهو قــرار منطقي لو أخذنــا بالاعتبار هبــوط عدد الأعضــاء في الكُنس وعــدد المتبرعين للفيدراليات اليهودية في صفوف الشــباب، الذين يشــعرون بأنهم أقل ارتباطا بإســرائيل قياساً بما شــعر به جيل الأجداد والجدات. وفقا لاستطلاع نشر فــي أيــار ٢٠٢١، فإن ٥٢٪ من اليهــود فوق جيل ٦٥ عاماً يقولون إن القلق على إســرائيل هو مركب مهم في هويتهم اليهودية، وذلك مقابل ٣٥٪ فقط في صفوف أبناء ١٨-٢٩. ففي غياب مركز مشترك وضمن خطاب جماهيري واجتماعي مشروخ وآخذ بالتطرف، نشأ تفضيل لقاسم مشترك متاح ومريح.

هكــذا اســتُبدلت التربية على موقــف صهيوني بالتربية على «حبّ إسرائيل». وما بدأ بسياحة تربوية ونظــرة عاطفية إلى متســادا، الكيبوتــس والحائط الغربي (البراق)، أبقى في كثير من الأحيان الشــباب اليهــودي- الأميركي مع تطبيق ويــز وجال جادوت (نجمة سينمائية إسرائيلية).

ولكن لا يمكن للصورة الوردية لإسرائيل أن تواجه الواقــع المركب والعنيف في الشــرق الأوســط. بدأ العديــد من الشــباب اليهود «بالتيقــظ» وفهم أن «التربية على إســرائيل» التــي تلقوها كانت تقوم على حقيقة سطحية ومجتزأة، وذلك وسط حوار حول أسئلة مركبة وأولها الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وفي حين تشــدد التربية الصهيونية على تحقيق الذات في الواقع انطلاقا من الوفاء لمُثُل، بما يشــمل بالضرورة الفجوة ما بين الرؤية والواقع؛ فإن «التربية على إســرائيل» تميل إلى تناول النتيجة النهائية وحدها: «إسرائيل»، والتسويق العنيف لـ«زبون» هو الشباب الأميركي.

هذه الأزمة ولّدت عددا مــن الحركات، صحيح أنها صغيرة العدد لكنها تحظى بتأثير جدي على المزاج السائد لدي اليســار اليهودي الأميركي. وقد بدأت هذه الحركات بتنظيم الشــباب والفتيــان اليهود بهدف خلق خطاب سياســي آخــر بخصوص الصراع الفلســطيني- الإســرائيلي، وبخصوص إســرائيل. كان الجزء الأســاس من الجهد الذي بذلوه لتكريس وتعميق مصطلــح «احتلال» ونقله من الهوامش إلى مركز الجدل العام في المجتمع اليهودي الأميركي.

تجاوزٌ للصراع

لقد كان الهدف تجنيد المجتمع اليهودي للصراع ضد الاحتلال والتأثير على سياسة الإدارة الأميركية. كان أســلوب العمــل مظاهــرات أمــام اجتماعــات إيبــاك (اللوبــي اليهودي)، إدخــال مضامين بديلة إلى المخيمــات الصيفية لليهــود، تنظيم عرائض وحملات حــادة وغيرها. وكمن كان مبعوثا في حركة شــباب صهيونية أميركية، وأكثرَ مــن التجول في حلقات اليســار في الولايات المتحدة، شعرتُ أحيانا بــأن مدى تمكني فيمــا يخص الصــراع، أو التزامي بالســلام، يقاس فقط بعدد المرات التي أدمج فيها كلمــة «احتلال» داخل المحادثة. لديّ نقد كثير على هذه الســيرورات، ولكن واضح لي من أين تنبع. إنها لحقيقــة بأن مكانة المناطق (المحتلة) هي مســألة خلافية، أي بين مواطني إســرائيل كذلك وحتى بين مواطني إسرائيل اليهود. إنها لحقيقة بأن إسرائيل تمارس ســيطرة عســكرية على مجموعة ســكانية تعــارض ذلك. وإنها لحقيقة بأن دولة إســرائيل لم تقرر ضم يهودا والســامرة (الضفــة الغربية). هذه حقائق لا جدال عليها، لا من اليمين ولا من اليســار، حتى لو نشــأ جدال حول مســببات الوضــع والحلول المرغوب بها له. ولذلك من الشرعي جدا بل الضروري إجراء جــدل مفتوح حول علاقة إســرائيل بالمناطق الفلســطينية حتى حيــن يكون هــذا الجدل صعبا وغير مريح. للأســف قرر الجزء الأكبر من المؤسسات المركزيــة ليهــود الولايــات المتحــدة تجــاوز الصهيونية، وهو ما اختاروه أيضا بالنسبــة لمسألة الصراع. ولكن مثلما تكتشف على الدوام جهات في إسرائيل، فإن تجاهل المشكلة لا يؤدي إلى غيابها.

من الفشل إلى التطرف

جعلت جولة العنف الأخيرة بين إسرائيل وحماس حرب مصطلحات اليسار اليهودي الأميركي تتطرف أكثــر فأكثر. تــم ترك مصطلــح «احتــلال» لصالح مصطلحات أشد ومشحونة أكثر بكثير. خلال العملية الأخيــرة كان هناك عدد أكبر من الشــباب اليهود، معززين بواسطة شــخصيات معروفة من كل العالم ونشــطاء من أنصار الفلسطينيين، ممن تطرقوا إلى العملية العســكرية لإســرائيل في غــزة على أنها «تطهيــر عرقي»، «واقــع أبارتهايــد» وحتى «إبادة شــعب». لقد تم تجنيد أكثــر المصطلحات خطورة في تاريخ الإنســانية لوصف أحد الصراعات المركبة والمأساوية في القرن الماضي.

بالإضافة إلى ذلك، ازداد استخدام مصطلح «النكبة المســتمرة» الــذي تســتعمله حــركات الاحتجاج الفلسطينية في العالم. إن الاعتراف بوجود سردية مختلفــة وتجربة فلســطينية بخصــوص ١٩٤٨ هي شيء، ولكن الادعاء بأن «النكبة» لم تنتهِ أبدا، وتبني موقف رؤية الفلسطيني كـ«لاجئ أبدي» إلى أن يعود إلى الســكن في حيفا أو يافا، أي ألا تعود إســرائيل موجودة، هو ادعاء آخر تماما.

هناك عــدد من الأســباب لتطرف الخطــاب هذا، واختيــار مفاهيــم أقســى ومثيــرة للمعارضــة والقشــعريرة في صفــوف كل إســرائيلي يهودي. العامل الأول هو فشــل منظمات اليسار الراديكالي تحديــدا. تعرض قســم كبير من هــذه المنظمات لضربات قاسية في السنوات الأخيرة. ونمو منظمات دخلت إلى الوعي اليهودي الأميركي بشــكل عاصف قد توقف. مجالس التشريع الأميركية مررت قوانين ضد حركة المقاطعة، وعلــى نحو عام يبدو أن حركة المقاطعــة لا تنجح في تحقيــق أهدافها. الاقتصاد الإســرائيلي يواصل النمو وتوسيع التعاون الدولي، واتفاقــات أبراهــام هــي دليل إضافــي على ذلك. وإلى هذا تنضم الخيبة من خســارة بيرني ســاندرز (المتوقعــة يجــب القــول) فــي برايمريــز الحزب الديمقراطــي. فــي حين ينظر كثيرون في اليســار الأميركي اليهــودي وعموما، إلى ســاندرز على أنه سيجلب مواقفهم إلى البيت الأبيض، فإن النظرة إلى جو بايدن هي أنــه صيغة ملطفة من دونالد ترامب. تحولــه إلى مرشــح «اليســار» للرئاســة، وبعد ذلك انتصاره، شــكلا أزمة بالنســبة إلى نفس الناشطين وأبقاهم بدون أهداف قابلة للتحقيق، ولا شخصيات يمكن التماهي معها بقناعة في السياسة القومية. في هذه الظــروف نضجت الأرضيــة لتأثير حركات الاحتجاج الفلســطينية التي قدمت نظرة راديكالية تجاه واقع الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

تقليص الصراع: كل شيء مرتبط بأقليات تتعرّض للملاحقة

انضمت إلى هذه النزعات قوى صاعدة وشــعبية في الحزب الديمقراطي، وهي مســتعدة لمهاجمة إســرائيل وتحدي السياسة الكلاســيكية للولايات المتحدة في الدعم غير المشــروط لحليفتها الأهم في الشــرق الأوســط. عضوتا الكونغرس رشــيدة طليب وألكســندريا أوكســيو- كورتيــز، وهما من أبرز منتقدي إســرائيل فــي الكونغرس الأميركي، تدّعيان بوضوح بأن إســرائيل هي نظام أبارتهايد وليست ديمقراطية، وطالبتا بتجميد الدعم الأمني الأميركي.

إنهما لا تقومان بذلــك من أجل جرف أصوات عدد قليل من اليهود في اليسار الراديكالي بل تتوجهان إلــى مجموعات مصوتين أخرى تدعــم طروحاتهما. فــي منطقة تصويــت أوكســيو-كورتيز، منطقة ١٤ فــي نيويورك، ٤,٥٪ فقط من أصحــاب حق الاقتراع هم يهــود، وذلك مقابل ١١٪ من الســود و٥٠٪ من اللاتينيين. هؤلاء هــم المصوتون الذين تحتاجهم عضــوة الكونغرس مرة كل ســنتين. ولكن ما شــأن السود واللاتينيين في نيويورك، والسياسة الحازمة المعادية لإسرائيل؟

علــى الرغم من شــعبية مقولــة Free Palestine في الشــبكات الاجتماعية، فإن النضال الفلسطيني لم يكن في مركز الأجنــدة الاجتماعية التي ألهبت أميركا في الســنة الأخيرة. في الصيف الأخير حدث أكبــر الاحتجاجــات الشــعبية في تاريــخ الولايات المتحــدة، وقد ألهبتها أحداث مثــل قتل المواطن الأســود جورج فلويد برصاص شــرطي أبيض. وفقا للعديــد من الأبحاث فمــا بين ٦٪-١٠٪ من ســكان الولايات المتحدة شاركوا في المظاهرات التي غيّرت الشــكل الذي تعمل فيــه الحــركات التقدمية في الدولة وغيرت ميزان القوى.

اندلــع النضال المهم لحراك Black lives matter (حياة الســود مهمة) ضد واقع عنصري لا يطاق وجر خلفــه جميع خلافات اليســار التقدمــي. منذ هذه اللحظة باتــت كل الصراعات مرتبطة بعضها ببعض وباتــت كل الأقليــات تتعرض للملاحقــة. أكثر من أي وقت مضى تحولت كل مســألة متعلقة بالعدالة والأخلاق إلى مسألة أبيض وأسود، أقلية ملاحقة أمام أغلبية قامعة. كل أقلية محقة وكل أغلبية خطيرة.

كل أقلية يعني ما عدا الأقلية اليهودية. الخطيئة الأساســية لليهود بنظر اليســار الأميركي هي أن نضالهم كأقلية خلافا لســائر النضالات، نجح بشكل هائــل. الحركــة الصهيونيــة في أساســها حركة لتحرير اليهودي. وغالبية الحركات الســوداء اليوم تحقق أهدافها في الشبكات الاجتماعية أساسا، ولا تنجح بالضرورة في مراكمة قوة جدية تغير قوانين اللعبــة. أمــا الصهيونية في المقابــل فقد نجحت. الأقلية المقموعة أقامت لنفسها دولة وفقدت بذلك من مكانتها كأقليــة، وعلى نحو أوتوماتيكي فقدت مكانتها كـ«صاحبة حق».

إلى أين اختفى السلام؟

طمحــت منظمات اليســار الراديكالــي اليهودية في الماضي إلى قيادة خط يهودي متميز بالنســبة لإسرائيل داخل المؤسســات اليهودية. فشلها في إنشاء قوة تأثير دفعها إلى التعاون الآخذ بالتوسع مع حركات الاحتجاج الفلســطينية. يمكن رؤية ذلك في المشــاركة البارزة ليهود فــي المظاهرات التي قادها فلســطينيون بشــكل حصري خلال العملية الأخيــرة، في الشــبكات الاجتماعية، واســتصعاب كثيرين التعبير عن تضامن أســاس مــع مواطنين إسرائيليين تحت رشقات الصواريخ.

إن أربع ســنوات من «حكم التويتر» الذي مارســه دونالد ترامب قد قضمت من وظيفة هذه التوجهات. إن التطرف وتضييق حدود الخطاب الشرعي واللذين كانا بالنســبة للرئيس السابق ممارسة مركزية، أثرا على نحو هائل على السياســة العالمية. وثمة أفكار وأساليب عمل تم اعتبارها قبل سنوات قليلة مضت متطرفــة تحوّلت من خــلال تغريــدات ترامب إلى معيارية.

نتيجة لذلــك، خلصت جهات كثيرة في اليســار إلــى أن الطريقــة الوحيدة لمحاربة النــار هي النار. مثلما دفع ترامب بالخطاب إلى التطرف فنحن يجب أن نفعــل ذلك أيضــا. لذلك لا تقولــوا «إرهاب» بل «مقاومــة»، لا تقولوا «صراع» بــل «تطهير عرقي»، لا تقولــوا «جدار أمني» بل قولوا «جــدار أبارتهايد»، لا تقولوا «هجمات إسرائيلية في غزة»، بل قولوا «إبادة شعب».

ولكــن، وهــذه نقطة مهمــة، كــي تتغلغل هذه المصطلحــات فــي صفوف اليســار اليهــودي في الولايــات المتحدة، كان يجب أن يغيب مصطلح آخر. وهو مصطلح تنازلت عنه أجزاء في اليسار الأميركي بما يخص فهمها للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي: مصطلح السلام.

قبــل نحو ســنة ونصف الســنة ألغت أوكســيو-كورتيز مشــاركتها فــي اجتماع منظمة «الســلام الآن» الأميركيــة، حيــن فهمــت أن الاجتماع يحيي ذكرى اغتيال إســحاق رابين. فرابين هو في النهاية رجل أبيض مســن، إرثه الأســاس هــو العنف ضد الفلســطينيين. أما كونــه حائزاً علــى جائزة نوبل للســلام، وكونه اغتيل خلال محاولته تغيير الواقع في الشرق الأوسط فلم يسعفاه لتطهير اسمه.

المنظمــات التي تبنت مصطلحات «تطهير عرقي» و«إبادة شــعب»، اختارت بشــكل واضح التنازل عن السلام كهدف سياسي أو كرؤية للعلاقات المطلوبة بيــن الفلســطينيين والإســرائيليين. وحيــن يتم تقديم صراع مركب من خلال بنية مسطحة لقامعين ومقموعين فقط، لا تظل إمكانية للتحدث عن «سلام» بل فقط عن «نضال للتحرر».

أكبر الأخطار هو اللامبالاة

دفع اختيار اليسار اليهودي في الولايات المتحدة الجــدل إلى التطرف، قد ينفجــر في وجهه. بدلا من مراكمة إنجــازات هامة وإنشــاء تحالفات واســعة تتجــاوز المعســكرات دعمــا لعملية ســلام، فإنه يخاطر بإثارة ردود فعل عكسية خطيرة في صفوف اليمين، وفقدان «شــركائه الطبيعيين» في اليسار الصهيوني في إســرائيل، وتعميــق الفجوات بين اليهودي الإسرائيلي وبين يهود الولايات المتحدة، والمســاهمة في تعزيز موجة اللاســامية العالمية. واللاســامية، كما هــو معروف، حين تكتســب قوة تروح تجسّــدها بأفعال وتميل إلى تجاهل المواقف السياسية لليهود.

علــى الرغم مــن التحليــل القاتم أعــلاه، فالواقع الراهن في صفوف يهود الولايات المتحدة يشــكل أيضــا فرصة كبيــرة. لفهم ذلك يجــب التذكّر بأن منظمات اليسار اليهودية ليست المشكلة المركزية لإســرائيل في صفــوف يهود أميــركا. مهما كانت مثيرة للغضب والســخط، وأحيانا حتى خطيرة، فإن الخطر الاســتراتيجي علــى علاقة يهــود الولايات المتحدة بإسرائيل هو بالذات لامبالاة معظم اليهود في الولايــات المتحدة حيال الوضــع المركب الذي تعيش إسرائيل فيه.

وفقا لبحث نشــر قبل نحو سنة، فإن إسرائيل هي في أسفل سلم أولويات الناخب اليهودي الأميركي، وفــي حين أن ٩٠٪ من اليهود في الولايات المتحدة ينظرون إلى أنفســهم على أنهم «أنصار إسرائيل»، فإن نصفهم فقط يرون أن السياسة الأميركية نحو إســرائيل تشكل اعتبارا حاســما لشكل تصويتهم للرئاسة.

يعبّر نشــطاء اليســار الراديكالي بطريقتهم عن انخراط أقل وفهم أقلّ لكون وجود إســرائيل يحمل تأثيرا كبيرا على حياتهــم. وبالفعل فإن مواقفهم تنهــل من الرغبة في العثــور على موضع في حضن الحركة التقدمية في الولايات المتحدة التي تحظى بشــعبية في الجامعات ولدى قــادة الرأي العام في الثقافــة الأميركيــة، وهذه الرغبــة تعمي أعينهم أحيانا. ولكنهم على الأقل يعترفون بأن يهوديتهم ودولة إسرائيل غير قابلين للفكاك.

يوضح صعود اللاســامية فعلا أنه لا يمكن الفصل بين الهوية اليهودية وبين إسرائيل. سيكون هناك من سيحاولون ولكن هذه محاولات عقيمة. على الرغم من الألــم والغضب يجب عدم إدانة الشــباب الذين يجدون أنفســهم في حركات اليســار الراديكالي. يجب على دولة إســرائيل والمجتمع الإسرائيلي مد يد العون لهم وتذكيرهم بأن إسرائيل رغم كل شيء ستظل بيتا لكل يهودي.

لوقف الدعاية والبدء بالإصلاح

هذا هو الوقت الملائم لنمو حركات جديدة وملهمة تتوجه إلــى جماهير اليهــود في أرجــاء الولايات المتحــدة، الذين ظلوا لا مبالين حيــال الحاصل في إســرائيل. يجب التحــدث مجددا عــن الصهيونية كـ«مشــروع تحرير»، يحمل أملا ويســعى للســلام. هذا هو الوقــت لزيادة جهود الربط بين إســرائيل ويهود الولايات المتحدة والشــتات عموما، وتقريب البعيدين وإحضار المزيد من اليهود وجعل العديد من اليهود يرون أن مصيرهــم مرتبط بمصير دولة اليهود.

وكــي يحدث هــذا، يجب علــى اليهــود الأميركيين الموافقــة علــى كونهــم «مختلفيــن» داخــل الحركة التقدمية، والإصرار على الحفاظ على هويتهم المميزة كيهود وصهيونيين في واقع يتوقع منهم إنكار ذلك. لن يجدي المزيد من عمل «الدعاية». المطلوب هو العمل التربــوي، الثقافي والسياســي، الذي يلائم المشــروع الصهيوني مثلما بلوره بنيامين زئيف هرتسل، كمنارة قيميّــة للعالم كله، وكمشــروع تحرر قد نجح، بســبب أهدافه بعيدة المدى وبعيدة النظر بالذات.

من أجــل دعم هــذه العملية، يجب علــى اليهود الإســرائيليين وقف تسويق «عدالة درب» إسرائيل، والبــدء بالعمل علــى نحو فعلي لتصحيــح دربها – على مســتوى الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وفي مجالات الحياة الأخرى.

نعم، هذا يتطلّب تذكّر كلمة منسيّة – الســلام. والتذكــر بذلــك أنه ما زالــت هنــاك إمكانية لحل صهيوني للصراع، حل غير كامل لكنه قابل للتحقيق بصورة دولتين. لأنه مثلما قال إســحاق رابين «الحل الراديكالي الوحيد هو السلام».

******

(*) هــذا المقــال مترجم عن موقع جريــدة الإنترنت «دفار». كاتب المقال باراك ســيلع هو مدير برنامج «كهيلوت أحريوت» (مجتمعات مســؤولية) لمنظمة «هكهــال» (الجمهور)، طالب للقب الثانــي في برنامج رودرمان لدراســات يهــود الولايات المتحــدة فــي جامعــة حيفا، عضــو حركة «درور يســرائيل» (حرية إســرائيل)، والمبعوث المركزي، سابقاً، لحركة الشبيبة الصهيونيــة «هبونيم درور» (بناة الحرية) في شــمال أميركا. ترجمة: هشام نفّاع.

بموازاة تنفيذ ٤٧٪ من خطة حكوميّة إسرائيلية لمواجهة الجريمة، ارتفاع عدد ضحايا السلاح العرب بـ١٢٪!

كتب هشام نفاع:

استمراراً للمقال السابق بعنوان «معطيات رسمية: جرائم القتل بالسلاح في المجتمع العربي بين ٢٠١٣ - ٢٠١٩، ثلاثة أضعاف نظيرتَها في المجتمع اليهودي»، والذي تناول تقريراً نشره مراقب الدولة في إسرائيل، مؤخراً، تحت عنوان «تعامل شرطة إسرائيل مع حيازة الأسلحة غير القانونيّة وحوادث إطلاق النار في بلدات المجتمع العربيّ والبلدات المختلطة»، فيما يلي إجمالٌ لما تم اتخاذه من قرارات حكومية وما تم وضعه من خطط مختلفة عنوانها مكافحة الجريمة والسلاح في المجتمع العربي، والتقييم الذي يضعه المراقب، وهو يقوم بربط لبعض الخيوط التي تقود إلى بعض مكامن الخلل بل التقاعس، التي يكشفها ويحدّدها، في عمل السلطات.

في إطار «مخطّطات لمعالجة الإجرام في المجتمع العربيّ»، يتوقف التقرير عند ما عُرف بـ«الخطّة الخماسيّة»؛ القرار الحكوميّ ٩٢٢ في كانون الأوّل ٢٠١٥ المتعلّق بـ«التطوير الاقتصاديّ في صفوف سكّان الأقلّيّات». ثم قرار الحكومة ١٤٠٢ في نيسان ٢٠١٦، وأُلقِيَ فيه على عاتق وزارة الماليّة ووزارة الأمن الداخليّ العملُ على بناء خطّة عمل متعدّدة السنوات للفترة الواقعة بين العامين ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ «لتحسين مستوى الأمن الشخصيّ في الوسط العربيّ وتعزيز الأمن في لواء القدس». وحدّد في القرار أنّ تشمل الخطّة إقامة محطّات شرطة جديدة، وتعزيز محطّات الشرطة القائمة، وتعزيز منظومات تنفيذيّة إضافيّة، وتعزيز منظومات الدعم للشرطة بنحو ٢٦٠٠ وظيفة جديدة. كلفة الخطّة هي مليارا شيكل، مليار واحد منهما في قاعدة الميزانيّة.

لم يحدّد قرار الحكومة أي جزء من الميزانيّة سيُستخدم لتحسين مستوى الأمن في المجتمع العربيّ، وما هي حصّة «تعزيز الأمن في لواء القدس». وهكذا ففي العام ٢٠١٨، قلّصت الشرطة تطبيق الخطّة «بسبب التقليصات التي فُرضت على مُجْمَل الوزارات الحكوميّة، وبسبب قيام وزارة الأمن الداخليّ بنقل ميزانيّات خلال العام ٢٠١٨ بين بنود مختلفة في ميزانيّة الشرطة». في تقرير مراقب الدولة العام ٢٠١٩، جرى استعراض خلفيّة التغييرات التي نُفّذت في بداية العام ٢٠١٨ في مخطّطات عمل الشرطة، ومن بينها تغييرات في الخطّة الخماسيّة. وأشار التقرير إلى أنّ وزارة الأمن الداخليّ قد أرسلت للشرطة مخطّطاً يتضمّن مستجدّات ميزانيّة العام ٢٠١٨ - ٢٠١٩، الأمر الذي استوجب إلغاء وإيقاف جزء كبير من المشاريع التي صودق على تنفيذها في إطار خطّة عمل الشرطة للعام ٢٠١٨، بما يشمل إلغاء وإيقاف مركّبات من الخطّة الخماسيّة.

وقد تبيّن العنوان الرئيس الذي ذهبت اليه الميزانيات التي تم تقليصها وتحويلها وإزاحتها لمهام أخرى، ووفقاً للتقرير: «من المبلغ الذي خصّصته الشرطة لتحسين الأمن في المجتمع العربيّ، خُصّص مبلغ ٧٢٥ مليون شيكل لتعزيز الأمن في لواء القدس». ويخلص المراقب: يُفترَض، كما ذُكِر أعلاه، أنّ الخطّة قد مُوّلت بنسبة نحو ٤٤٪ من الميزانيّة التي حدّد قرار الحكومة ضرورة تخصيصها (فجوة بمبلغ ٧٠٩ ملايين شيكل)، وبلغ التنفيذ الفعليّ نحو ٤٧٪ (فجوة بمبلغ ٦٧٨ مليون شيكل). على هذا النحو تضرّرت قدرة الحكومة على تحقيق غاياتها في هذا المجال. نقترح على وزارة الأمن الداخليّ أن تأخذ القراراتُ الماليّة التي تؤثّر جذريّاً على تطبيق الخطط المتعدّدة السنوات في هذا المجال بالحسبان اذ أنّ هذا الموضوع حُدّد كغاية مركزيّة – كما يوصي التقرير.

لم تُعزّز قوات مواجهة الجريمة بل جرى إعادة انتشار لها فحسب

يتناول تقرير المراقب، بلغة لا تحترم الهوية الجمعية للعرب الفلسطينيين مواطني إسرائيل، ما يسميه «تجنيد أفراد شرطة مسلمين»، ويتبيّن أنّه «على الرغم من حملات التجنيد الكثيرة التي نُفّذت في السنوات الأخيرة، نسبةُ الارتفاع في عدد الشُّرطيّين المسلمين الذين يخدمون عمليّاً في الشرطة محدودة جدّاً، وعلى الشرطة أن تفحص أسباب نسبة الإقالات العالية، وإيجاد حلول ملائمة لتحسين دمج الشُّرَطيّين المسلمين في الشرطة. نوصي أيضاً بأن تفحص الشرطة غاياتها في مجال تجنيد الشُّرَطيّين المسلمين، مع الالتفات إلى حصّتهم السكّانية في صفوف عموم سكّان الدولة، وإلى الأمور الإيجابيّة التي قد تترتّب على دمجهم في سياق النشاط الميدانيّ لمكافحة نِسَب الإجرام العالية في صفوف السكّان العرب».

في هذا المجال، يعود المراقب ليؤكد الفشل حتى في نقطة خلافية بين السلطة وممثلي المواطنين العرب، وهي فتح محطات شرطة جديدة في وقت يثبت كل يوم أن هذه المحطات لا تساهم بالمرة في مواجهة الإجرام المنظم والسلاح المنفلت. ويكتب المراقب: «تبيّن أنّه قد جرى في إطار الخطّة الخمسيّة افتتاح ٨ محطّات شرطة، وَ٥ نقاط شرطة، وذلك في الفترة الواقعة بين العامين ٢٠١٦ - ٢٠٢٠. ثلاث من النقاط الخمس استبدلت ٣ ثلاثَ محطّات شرطة لم يجرِ افتتاحها بسبب التقليص في ميزانيّة الخطّة الخماسيّة. علاوة على ذلك، أقيمت ستّ من المحطّات المذكورة على أساس قوّة مَهَمّاتيّة لمحطّة شرطة قائمة عملت في القِطاع الذي أقيمت فيه المحطّة الجديدة».

ويضيف: «تشكّل إقامة محطّات شرطة جديدة مكوّناً مركزيّاً في الخطّة الخماسيّة، وهي مُعَدّة لزيادة حجم القوّات التي تحارب من أجل القضاء على الجريمة في المجتمع العربيّ، وتقدّم الخدمات للسكّان. على الرغم من ذلك، تبيَّنَ أنّ أربعا من المحطّات الثماني التي أقيمت لم تؤدِّ إلى زيادة ملحوظة في حجم القوّات، لأنّها أنقصت من وظائف سائر المحطّات التي تعمل في القِطاع ذاته، وما جرى تنفيذه فعليّاً هو إعادة انتشار للقوّات التي تعمل في هذه القِطاعات». معنى ذلك أن حتى «الإنجاز» الوحيد الذي سوّقته الحكومة هو عبارة عن رزمة لامعة حول علبة فارغة. لم يتم تعزيز القوة البوليسية المخصصة لمواجهة الجريمة بل لم يتعدّ الأمر نقل عناصر من هنا إلى هناك. ملاحظة المراقب هذه لا تبقي شيئاً من الادعاءات الحكومية عن خطوات فعلية ضد الجريمة التي تفتك ببلدات المواطنين العرب.

التشكيك في مدى فاعليّة فتح محطات شرطة جديدة

السؤال المطروح: ما هي القيمة الفعلية لتلك المحطات؟ يجد جواباً مهماً في استخلاصات المراقب. فيكتب: «في العام ٢٠١٩، أَعَدّت الشرطة خطّة خماسيّة جديدة لفترة الأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٤، وتعتزم من خلالها فتح ثماني محطّات شرطة جديدة، وإضافة ١٢٠٠ وظيفة في ميزانيّة لمرّة واحدة تصل إلى مليار شيكل وميزانيّة جارية بقيمة ٧٠٠ مليون شيكل. يُتوقّع أن تقدَّم الخطّة للمصادقة عليها من قِبل الشرطة ووزارة الأمن الداخليّ، ومن ثَمّ عرضها على وزارة الماليّة. والخطّة الخماسيّة الأولى من العام ٢٠١٦ أفْضَت إلى إقامة ٨ محطّات شرطة وَ٥ نقاط شرطة في المجتمع العربيّ، على الرغم من معارضة إقامتها في جزء من الحالات. إضافة إلى ذلك، أَفْضَت الخطّة إلى رفع أحجام تجنيد الشُّرَطيّين المسلمين. هذه الخطوات تحمل في طيّاتها إمكانيّة تعزيز ثقة المجتمع العربيّ بالشرطة، وقد تدفع إلى تحسين الخدمات المقدَّمة للسكّان». ولكنه يخلص إلى ما يلي:

«على الرغم من هذا، تُظهِر رقابة المتابعة أنّ الأمر لم يؤدِّ إلى الحدّ من الجريمة في المجتمع العربيّ في هذه السنوات، لا بل إنّها شهدت تفاقماً في عدد من المجالات. كلّ هذا على الرغم من أنّ قرار الحكومة ١٤٠٢ الذي وُضعت الخطّة على أثره تطرّق إلى تحسين الأمن الشخصيّ». ويشدد التقرير على أنه «بالرغم من الارتفاع في فرض القانون، في كلّ ما يتعلّق بمخالفات إطلاق النار، ثمّة ارتفاع متواصل ومنهجيّ في الإجرام في المجتمع العربيّ، بما في ذلك في المخالفات المذكورة. نوصي أن تقوم الشرطة، قُبَيل المصادقة على الخطّة الخماسيّة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، بإجراء مراجعة عميقة لنتائج الخطّة المنتهية، وأن تفحص - فيما ستفحص- درجة نجاح الخطّة، وتستكمل مسار استخلاص العبر، وتتّخذ قراراً بشأن طابع الخطّة الصحيح؛ أهو إقامة محطّات وتجنيد شُرَطيّين من المجتمع العربيّ، أم ثمّة حاجة إلى مركّبات أخرى أو إضافيّة في سبيل خلق التغيير المطلوب في حجم الجريمة؟ وغير ذلك. إذا قُرّر المصادقة على خطّة خماسيّة جديدة، يجب على وزارة الماليّة ووزارة الأمن الداخليّ والشرطة التفكيرُ في تمويل الخطّة على امتداد سنواتها الخمس، الأمر الذي سيؤدّي إلى تحديد غايات ومؤشّرات قابلة للقياس بوضوح، كي يصبح بالإمكان فحص مدى نجاعة الخطّة وتأثيرها»، كما ورد.

«الإجرام في المجتمع العربيّ تفاقم أكثر فأكثر في عدد من المجالات»

في ملخّص تقرير المراقب لموضوع «مخطّطات لمعالجة الإجرام في المجتمع العربيّ»، يكتب أنه: «على ضوء توصيات لجنة أور الصادرة العام ٢٠٠٣، والقرارات التي اتّخذتها الحكومة منذ ذلك الحين، عزّزت وزارة الأمن الداخليّ والشرطة من نشاطات الوقاية وفرض القانون في صفوف المجتمع العربيّ على امتداد السنوات. على الرغم من ذلك، جاء في التقرير الرقابيّ السابق أنّ الإجرام الخطير في المجتمع العربيّ تفاقم على امتداد هذه السنوات، كما تفاقمت أحداث العنف، بما يشمل مخالَفات الوسائل القتاليّة وإطلاق النار، وكلّ ذلك على نحوٍ فاق بيانات الإجرام القُطريّة بكثير، سواء أكان ذاك في حجم الجريمة أم في خطورتها».

ويتبيّن من رقابة المتابعة أنّه منذ نشر التقرير السابق في آب ٢٠١٨، وعلى الرغم من أنّ الشرطة قد أنهت تطبيق جزء كبير من الخطّة الخماسيّة، «لم تُفضِ هذه الخطّة بعد إلى خلق التغيير المنشود. الإجرام في المجتمع العربيّ تفاقم أكثر فأكثر في عدد من المجالات، ومن بينها أحداث إطلاق النار، بارتفاع بنسبة ١٩٪ في العام ٢٠١٨، وبنسبة ٨٪ في العام ٢٠١٩، وصولاً إلى رقْم قياسيّ هو ٩٢٠٠ حادث إطلاق نار في العام. بالإضافة إلى ذلك، حصل ارتفاع في عدد ضحايا المخالَفات المرتكَبة ضدّ الأشخاص والأجساد بأكثر من ١٠٪ في الفترة الواقعة بين العامين ٢٠١٧-٢٠١٩، وصولاً إلى رقْم قياسيّ وهو ١٥١٠٠ ضحيّة، ووصل عدد المغدورين كذلك إلى رقْم قياسيّ: ٩٥ قتيلاً في العام ٢٠١٩».

وتشير بيانات العام ٢٠٢٠ حول أحداث إطلاق النار وضحايا القتل إلى تواصل هذا الاتّجاه، فقد وقع ١٠٨٧٤ حادث إطلاق نار في جميع أرجاء البلاد، وهو ما يشكّل ارتفاعاً بنسبة ١٨٪ عن العام ٢٠١٩. وتبيّن أيضاً أنّ عدد القتلى من المجتمع العربيّ في العام ٢٠٢٠ قد بلغ ١٠٦ أفراد، أي ثمّة ارتفاع بنسبة ١٢٪ مقارَنة بالعام ٢٠١٩. كلّ هذا في الوقت الذي جرى فيه تنفيذ نحو٤٧٪ من الخطّة الخماسّية التي أقرّتها الحكومة.

في معرض ردّها على نتائج التقرير، أشارت الشرطة، إلى «سلسلة من الخطوات التي اتّخذتها لصدّ الظاهرة». ويقول المراقب إنه على ضوء الاتّجاهات الواضحة في السنوات الأخيرة، وتواصل استخدام السلاح الناريّ في المجتمع العربيّ، ثمّة أهمّيّة بالغة لإقامة نشاطات تقييم جارية من قِبل الشرطة في سبيل الوقوف عند درجة تأثير نشاطاتها على خلق التغيير المطلوب في هذا المجال. ومعالجة حوادث إطلاق النار والوسائل القتاليّة تستوجب تعزيز النشاطات الرامية إلى تقليص عمليّات التهريب، والسرقة، والاستيراد غير القانونيّ للوسائل القتاليّة، وتعزيز التعاون بين أذرع الشرطة، وبينها وبين الأجسام المختلفة في جهاز الأمن، وتنظيم الضغوط التي تعاني منها محطّات الشرطة في مدن وقرى المجتمع العربيّ، وتحديد مؤشّرات وغايات لمعالجة الظاهرة.

ويشدّد المراقب توصيته قائلاً إنه «عند مراجعة هذه الخطط، يجب على الشرطة أن تفحص وتحدّد ما هي المساهمات المطلوبة لتشغيلها (القوى البشرّية، والمحطّات، والوسائل التكنولوجيّة وغيرها). عليها أن تفحص أيضاً الحاجة إلى توسيع حجم النشاط البوليسيّ في أبعاد عدّة، من بينها التحقيقات والعمليّات الميدانيّة، وتواجد الشُّرَطيّين الميدانيّ، واستخدام الوسائل، وكذلك تحديد غايات قابلة للقياس في كلّ ما يتعلّق بتقليص حجم الجريمة. أسوة بمخطّطات الشرطة، قام ديوان رئيس الحكومة ببلورة خطّة حكوميّة بنيويّة لمعالجة الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ. على ديوان رئيس الحكومة، ووزارة الأمن الداخليّ، والشرطة، العملُ للتنسيق بين الخطط المطروحة، والعمل على تطبيق خطّة حكوميّة بنيويّة معزَّزة بالميزانيّات المطلوبة وبقرار حكوميّ، وأن تضع غايات واضحة لتقليص الجريمة في المجتمع العربيّ تقليصاً بالغاً».

وفي المحصّلة يرى أن «قضية الإجرام في المجتمع العربيّ تشغل المجتمع الإسرائيليّ منذ نحو عشرين عاماً، إلّا أنّ الوضع آخِذٌ في التدهور على الرغم من النشاطات التي اتُّخذت في هذا المضمار. لا يمكن تحقيق تقليص في العنف المتفاقم في المجتمع العربيّ في إسرائيل، ورفع مستوى الأمن الشخصيّ، وتحسين جودة الحياة فيه إلّا من خلال الدمج بين أذرع الشرطة، والحكومة، وقيادات المجتمع العربيّ»، على حد وصفه.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية